لجنة التخطيط القومى - إدارة التعبئة

معهد بحوث البناء
المكتبة
١١٠٩٠

نتائج حصر صناعة الأسمنت (١٥٦١)

عن عام ١٩٥٤

D.
28 B 3

HBRC
المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
D.1C3.. الإسكان و البناء
8677.1

مشروع حصر وتقييم الاحتياجات والموارد الصناعية

ديسمبر ١٩٥٧

لجنة التخطيط القومى - إدارة التعبئة

٦٩

نتائج حصر صناعة الأسمنت (١٥٦١)

عن عام ١٩٥٤

٢٢ نوفمبر ١٩٦٥

معهد بحوث البناء
المكتبة
١١٠٩

HBRC
المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954

D
١٠٣

مشروع حصر وتقييم الاحتياجات والموارد الصناعية

ديسمبر ١٩٥٧

مقـــدمه

التحليـــل الفنى لأوجه النشاط الصنـــاعى

« صنـــاعة الأسمنت »

— ١٥٦١ —

يعتبر هذا التقرير عن « التحليل الفنى لصناعة الأسمنت » أول تقرير تحليلى كامل ينشر عن نتائج مشروع « حصر وتقييم الاحتياجات والموارد الصناعية للبلاد » وقد تضمن النتائج المستخرجة من واقع البيانات التى تم حصرها من المؤسسات المشتغلة بصناعة الأسمنت فى جمهورية مصر عن سنة الحصـــر وهى سنة ١٩٥٤ .

وبخروج هذا التقرير يمكن القول أن « مشروع الحصر الصناعى » قد قطع أشواطاً بعيـدة المدى وأمكن التغلب على الصعوبات العديدة التى واجهته . وقد يكون هناك مجالا لتعداد بعض هذه الصعوبات على سبيل المثال لا الحصر.

فقد كانت هنـاك صعوبات مادية خاصـــة بالحصول على البيانات ، ولولا ما بذل من جهد للحصول على تعاون وتآزر رجال الصناعة ومساهمتهم الايجابية بناء على ما بذل لهم من ضمانات عن سرية البيانات بموجب قانون التعبئة لما أمكن الحصول على استجابة فعالة تكفل جدية البيانات المقدمة . ثم كانت هناك صعوبات فنيـــة تتعلق بتصميم الاستمارات ، وتحديد التعاريف ، واختيار الطرق الاحصائية ، ووضع التصانيف .

والأهم كانت هناك مهمة إعداد الباحثين والمحللين حتى يستكمل المشروع جهازه من الأفـراد وأخيراً كانت هناك مهمة الافادة الكاملة من البيانات المتاحة : فنية أو ماليـــة أو بشرية وتحليلها تحليلا علمياً سليما يخدم أغراض التخطيط كما يخدم أغراض التعبئة كما يمكن أن يرسم صورة حقيقية تعكس إمكانياتنا الصناعية فى ضوء الواقع وتسمح لـكافة الجهات المعنية أن تفيد من نتائج هـذا المشروع أقصى فائدة .

وفضلا عن ذلك كانت هناك مهمة تحليل هـــذه البيانات بما يكفل سهولة مقارنتها بالبيانات

لدولية ، لما فى هـــذه المقارنات من دلالة كبيرة تهم كافة المشتغلين بالصناعة والمهتمين بها ســواء من النواحى التخطيطية أو الاقتصادية .

وسار المشروع فى طريقه ، مواجها هـــذه الصعوبات وغيرها ، ليجد لها حلا دون أن تنتكس خطاه . وكانت عملياته تتماسك فى وحدة متـكاملة بحيث لا يمكن فصل بعضها عن الآخـر عملياً أو إداريا . وفى كل خطوة من خطواته كان لا بد من اتخاذ قرارات لتفضيل حـل من بين حلول بديلة لايرجح احـداها باقى الحلول رجحاناً مطلقاً ، فاى البيانات اكثر فائدة لأن المشروع لايمكن أن يجمع كل بيان ! وفى أى الأغراض لأن المشروع لايمكن أن يخدم كافة الأغراض ، وبأى طريقة تجمع ، وطبقاً لأى تعريف ! إلى آخر هـذه المشاكل التى يعرفها المشتغلون بعمليات الحصر والتى تتعدد بشأنها الحلول ويكون من اللازم اختيار الحل الأمثل .

لم تـكن العملية روتينا ثابتا مطردا . ولا عمليات رتيبة متدفقـــة ، ولا استمارات جامدة التصميم لا تحتاج إلى تصرف من الباحث .

لقد كان إعداد الباحث أهم من اعداد الاستمارة ، وكان تصميم جهاز المشروع وتـكوينه أخطر من تخطيط عملياته ، وكان تحليل بياناته أدق بكثير من مجرد جمعها ، وكان تفسيرها واختبار دلالتها أشق من تحليلها ، وأدعى إلى تجميع خبرات عديدة ، ومهارات متكاملة ، تتناول الناحية الواحدة من أكثر من زاوية واحدة ، وتركز كل خبرة من الخبرات اهتمامها فى ناحية تخصصها ، ومع ذلك تتحدث بلغة مشتركة ، وتهدف إلى نتيجة واحدة .

هـــذه المشاكل التنظيمية والتحليلية وغيرها ، كان لابد من أن تجابه حتى يحقق المشروع غرضه الأصيل ، وهو تصوير موقف الصناعة المصرية ، ومداها ، ونمط استخدام هـذه الموارد ، تصويراً كمياً ، هذا التصوير الـكمى التحليلى ، الذى يعرف باسم التحليـل الفنى ـ الصناعى لأوجه النشاط المختلفة التى تقع داخل هذا القطـاع ، هو الأساس الواقعى لـكل الاستعمالات البـــديلة لمشروع الحصر الصناعى سواء لغرض التخطيط فى ميدان التنمية أو فى ميدان التعبئة .

وهذا التقرير عن صناعة الأسمنت صورة ، نأمل إذا حققت الأغراض السابق الاشارة اليها وحازت قبول كافة المهتمين بالدراسات الصناعية باعتباره حاويا لعناصر الدراسة المتكاملة التى يترقبها

كل مشتغل بالأبحاث الصناعية والتى لم يتيسر اعـدادها قبل الوصول الى هذه المرحلة من مراحل « مشروع الحصر الصناعى » ، سيتم على نمطها إعداد تقارير تحليلية لباقى المجتمع الصناعى المصرى.

وسندع هـــذا التقرير يتحدث عن الجهد الذى استغرقه ومـدى ما استلزمه من العمق فى الدراسة ليظهر على هذه الصورة ، وما استوجبه من تكتيل فعال لعدد كبير من المتخصصين فى كل فرع وفى كل مرحلة حتى تم الوصول إلى مرحلة التحليل ولا يسعنى إلا أن أشـيد بمجهود كل من أسهم فيه بنصيب .

وفى الحقيقة إذا كان هنـــاك مجال للفخر بمستوى التقرير من الناحية العلمية الحقيقية فإنه مجرد تأكيد لأهمية هذا التقرير كأساس لما سيتم بعده من تحليل لباقى أوجه النشاط الصناعى. وهذه التحاليل ستكون الأساس المنتظر أن يعتمد عليها للأغراض التخطيطية المختلفة كما أنها تأكيد بأن « مشروع الحصر الصناعى » يسير فى طريقه المأمول ليملأ الثغرة التى لمسها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عند ما تآزر مع إدارة التعبئة فى تنفيذ هذا المشروع .

إن الأفادة من نتائج « مشروع الحصر الصناعى » على أوسع نطاق بما لا يتعارض مع سرية البيانات التى ضمنتها إدارة التعبئة للمؤسسات قد اقتضت نشر نتائج هـــذه الدراسة فى صورتين إحداها عامة ومسموح بتداولها والثانية سرية ومقتصرة على أغراض معينة ومحدودة التداول غير مسموح بنشرها أو استخدامها لغير الاغراض التى أعدت من أجلها .

والأمل أن يحقق النشر بهاتين الطريقتين أغراض كافة المهتمين بهذه الدراسة .

والله نسأل أن يحقق لبلادنا المجد والعزة ولشعبنا التقدم والرقى ؟

أميرالاى ا.ح مهندس

نزيه احمد أمين

مدير إدارة التعبئة بالنيابة

ومشروع حصر وتقييم الموارد الصناعية والاحتياجات